

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/47/295
2 July 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة السابعة والأربعون
البند ٦٩ من القائمة الأولى*

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لولايات ميكرونيزيا
الموحدة لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا نص رسالة من وزير خارجية ولايات ميكرونيزيا الموحدة
مؤرخة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢ (انظر المرفق) .

وسأغدو ممتنا لو قمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية
من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٩ من القائمة الأولى .

(توقيع) جيسي ب. ماريهالاو
السفير
الممثل الدائم

* A/47/50

مرفق

رسالة مؤرخة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢ موجهة
الى الامين العام من وزير خارجية ولايات
ميكرونيزيا الموحدة

باسم حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة وبمفتي وزير الخارجية ، أشرف بأن أحيطكم علما بأن ولايات ميكرونيزيا الموحدة تود بموجب هذا أن تبلغكم بالإعلان التالي الذي يحدد موقف حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة فيما يتعلق باتفاقات دولية دخلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية وجعلتها تنطبق على ولايات ميكرونيزيا الموحدة عملاً باتفاق الأمم المتحدة للصاية على الجزر الخاضعة للانتداب الياباني سابقاً .

وبناء على ذلك سأغدو مهتماً لو عملتم على إصدار هذا الإعلان بوصفه وثيقة مسن وثائق الأمم المتحدة كي تعم على الدول الاعضاء والمنظمات المنتسبة اليها . ولهذا الغرض ، يرد أدناه إعلان بشأن المعاهدات التي كانت منطبقة من قبل .

إعلان

في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، تم وقف تطبيق المعاهدات والاتفاقات الدولية على ولايات ميكرونيزيا الموحدة بمقتضى تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية المعاهدات على إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بوصاية الأمم المتحدة . وفيما يتعلق بجميع المعاهدات الثنائية التي قامت الولايات المتحدة بصورة صحيحة بإبرامها باسم ولايات ميكرونيزيا الموحدة ، أو تطبيقها عليها أو وسّعت نطاقها لتشملها قبل ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، فإن حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة تعلن أنه ستدرس كل معاهدة من هذه المعاهدات وتبلغ الدولة الطرف الأخرى المعنية بآرائها بشأنها . وفي غضون ذلك ، ستواصل ولايات ميكرونيزيا الموحدة ، بصورة مؤقتة وعلى أساس المعاملة بالمثل ، مراعاة أحكام كل معاهدة تنطبق على هذا النحو بصورة صحيحة ولا تتعارض مع نص أو روح دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة . وستمدة فترة دراسة المعاهدات حتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ، عدا في حالة أي معاهدة صدر من قبل أو يصدر بيان بالآراء بشأنها . وعند انتهاء هذه المدة ، ستعتبر حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة أن المعاهدات ، التي لا يمكن اعتبارها قائمة بصورة أخرى عن طريق تطبيق قواعد القانون الدولي العرفي ، قد أنهيت .

وتعرب حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة عن خالص أمانها في أن تتيح لها عمليات المفاوضات الدبلوماسية المعتادة ، أثناء فترة الدراسة مالفلة الذكر ، التوصل الى اتفاق مرض مع الدول الاطراف المعنية بشأن إمكانية مواصلة أو تعديل هذه المعاهدات .

وفيما يتعلق بالمعاهدات متعددة الاطراف التي كانت تطبق من قبل ، تعتزم حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة أن تستعرض كل معاهدة منها على حدة وأن تبلغ الوديع في كل حالة بالخطوات التي تود اتخاذها ، سواء عن طريق تأكيد إنهاؤها أو تأكيد خلافتها أو الانضمام اليها . وخلال فترة الاستعراض هذه ، لأي طرف في معاهدة متعددة الاطراف تم بصورة صحيحة تطبيقها على ولايات ميكرونيزيا الموحدة أو وسع نطاقها لتشملها قبل ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، ولا تتعارض مع روح أو نص دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة ، أن يشق ، على أساس المعاملة بالمثل ، في قيام ولايات ميكرونيزيا الموحدة بالوفاء بأحكام هذه المعاهدة .

(توقيع) رسيو م. موزيس
الوزير
